

المقدمة:

أنجزت مديرية الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ .

تم استخدام كافة البيانات المتاحة عن الفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ وكما يأتي:-

١. بيانات وزارة النفط فيما يتعلق بكميات النفط المنتج والمصدر والمجهز للمصافي والكهرباء للفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ .

٢. البيانات الشهرية عن المسوق من المنتجات الزراعية المحلية خلال أشهر الفصول الثلاثة من مديرية الإحصاء الزراعي.

٣. تقرير الإحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة للفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ من مديرية الإحصاء الصناعي.

٤. الكميات المنتجة من الكهرباء خلال الفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ من وزارة الكهرباء.

٥. إجازات البناء الممنوحة خلال الفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ وأسعار مواد البناء خلال نفس الفصل من مديرية إحصاءات البناء والتشييد.

٦. المصروفات الفعلية للدولة للفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ من الموازنة العامة للدولة المنشورة في الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق.

٧. الأرقام القياسية الشهرية للفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ من مديرية الأرقام القياسية.

٨. نتائج المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة لسنة ٢٠١٢ .

بالاعتماد على المؤشرات أعلاه تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية كافة بإستثناء نشاط البنوك والتأمين ونشاط النقل والخزن والاتصالات حيث تم الاعتماد على الأهمية النسبية له في الفصل الثاني .

مفاهيم أساسية:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي : بأنه عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال السنة، ويتعبير آخر هو عبارة عن مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين خلال السنة. ويعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً من مؤشرات الحسابات القومية لأنه يعبر عن كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد للفترة الماضية، حيث أن تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وتطور الدخل سيؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد.

أن تحديد نسبة النمو المطلوبة للناتج للفترة القادمة يعكس معدل النمو المطلوب تحقيقه للإقتصاد الوطني. ويستخدم هذا المؤشر مع مؤشرات الحسابات القومية الأخرى في رصد التحليل الإقتصادي ورسم السياسات واتخاذ القرارات وإجراء المقارنات الدولية. يمكن من خلال بيانات الناتج المحلي الإجمالي التعرف على هيكلية مساهمة الأنشطة الإقتصادية في تحقيق الناتج كما يمكن التعرف على مساهمة كل من تعويضات المشتغلين وفائض العمليات في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن لمساهماتها دلالات اقتصادية في التحليل الإقتصادي.

تستخدم مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشرات أخرى كإجمالي تكوين رأس المال الثابت لإستخراج معامل رأس المال للناتج وكذلك معامل إنتاجية العمل والمرونات القطاعية والترابطات الأمامية والخلفية ... الخ.

تحليل النتائج :

يعرض جدول (٤،١) بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية والثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفصل الثالث لسنة ٢٠١٧. حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل نمو مقداره (٨%) مقارنة بالفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط من (٦٧.٨) دولار للبرميل في الفصل الثاني إلى (٧٠.٨) دولار للبرميل في الفصل الثالث ، في حين حقق الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ معدل نمو مقداره (٢٥.٨%) مقارنةً بالفصل الثالث لسنة ٢٠١٧ وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط من (٤٦.٨) دولار/برميل للفصل الثالث ٢٠١٧ إلى (٧٠.٨) دولار/برميل للفصل الثالث ٢٠١٨ ، كما أن الارتفاع شمل الكميات المنتجة من النفط بين الفصلين المذكورين إذ ارتفعت من (٤٠٣) مليون برميل إلى (٤١٠) مليون برميل ، حيث ارتفع كلا من الناتج المحلي الإجمالي لنشاط النفط الخام بنسبة (٨.٤%) و الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط للفصل الثالث بنسبته (٧.٧%) مقارنةً بالفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ وبنسبة (٧.٨%) مقارنةً بالفصل الثالث لسنة ٢٠١٧ .

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس (٢٠٠٧=١٠٠) نمو بلغت نسبته (٣.٩%) في الفصل الثالث مقارنة بالفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ و بنفس معدل النمو عن الفصل الثالث لسنة ٢٠١٧ ، بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ ارتفاعاً بلغت نسبته (٤.٦%) مقارنة بالفصل الثاني من نفس العام و ارتفاعاً أكبر بلغت نسبته (٧.٦%) مقارنة بالفصل الثالث لسنة ٢٠١٧ .

يعرض جدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ حسب الأنشطة الاقتصادية والاهميات النسبية لمساهمات الأنشطة في الناتج ، حيث احتل قطاع النفط المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (٤٦.١%) في الناتج المحلي للفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ ، في حين احتل نشاط الحكومة العامة المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (١٢.٧%) وجاء نشاط النقل والخزن والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة مساهمة (١٠.٣%). أما بالنسبة لنشاط الزراعة والغابات والصيد ونشاط الصناعة التحويلية فقد كانت نسبة مساهمتها في الناتج متواضعة بلغت (٢.٨%) و (٢.٥%) على التوالي.

يعرض جدول رقم (٣) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ حسب الأنشطة الاقتصادية ونسب مساهمتها في الناتج حيث بلغت مساهمة نشاط النفط في ناتج الفصل الثالث (٦١.٨%) وجاء بالمرتبة الأولى يليه نشاط النقل والخزن والاتصالات وبنسبة مساهمة (٩.٢%) في حين شكلت مساهمة نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثالثة بنسبة (٩.١%) وساهم نشاط الزراعة والصناعة بنسبة (٢.٣%) و (١.٣%) على التوالي في الناتج المحلي للفصل الثالث لسنة ٢٠١٨ .

ومن هنا يمكننا القول بأن الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً لازال يعتمد على نشاط النفط الخام كمصدر أساسي للدخل وان واردات النفط الخام تمثل مصدر رئيسي لتمويل الموازنة وبنسبه تزيد عن (٩٠%) من إيرادات الموازنة.

يعرض جدول رقم (٤) كميات وإقيام إنتاج وتصدير النفط الخام للفصول الثلاثة لسنة ٢٠١٨ بالإضافة إلى معدل أسعار التصدير على مستوى الفصول، حيث ارتفعت كميات النفط الخام المنتج في الفصل الثالث مقارنة بالفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ بنسبة (٣.٤%) مع ارتفاع في معدل سعر البرميل بنسبة (٤.٤%) مقارنة بالفصل الثاني في حين شهدت كميات التصدير ارتفاعاً خلال الفصل الثالث بمعدل (٤.٣) مليون برميل يوميا بعد ما كانت (٤.١) مليون برميل يوميا في الفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ .